المناكة الانتئة المناشعة

الموافق ٢١ شباط سنة ١٩٦٧ م. العدد ١٩٨٧

عان: النلاثاء ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٨٦ ه.

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧

قانون الصحافة والمطبوعات

مطبعة الجيش العوبي

الكشف نموذج وقم(١)

تفاصيل مواد المطلوبـــات

و دائع العملاء (باستثناء البنوك)

	the Real Property lies, name of	NAME AND POST OFFICE ADDRESS OF TAXABLE PARTY.			
المجمسوع		جراوتستحق التأدية في تواريخ معينة		تحت الطلب	المودع
14575	-	. 404041	1017	7297210	أ) الحكومة
3406137	12.29	۸۱۰۳۹۲	-	1090.98	ب) المؤسسات شبه الحكومية
£919VV	۲٦٧٨٣	٧٩٥٤٦		435044	ح) البلديات
373170	1.7144	0.11	_	14.154	د) المؤسسات العامة
1271717	*14414	VE . 497		777099	ه) المؤسسات الدوليةوالاجنبية
					و) القطاع الحاص
18874.44	201017	1.11///1/	\$ \٣٣٨٦ ·	Y219012Y	« ۱ » مقیم
۷۲۳ 10.	۸۷۲۴	1977.	٥٤٧٧	7/1/1	«۲» غير مقيم
027977	044414	14.614.61	£12.70m	*1\\£ \\ \o &	المجمــوع

ه جه و دائع ألجل تستحق التأدية في تو اريخ معينة :

			. 0.,	T . U	٠ رحبع - ١٠٠٠	
المبسوح	يعد اثق عشر شهر ا	بعد تسعة ولغاية اثني عشر شهرا	بعسد منة ولغاية تسعة النهر	يمد ثلاثة ولغاية سئة اشهر	خلال ثلاثة اشهر	1
ነጛ・۷ъፑ٤٢	۱۱۳۱۱	۹۷۷ره۳۰ر۲	D017)·YA		١١٧٦٣٨	

٥ – (د) ودائع لأجل – دفعها خاضع لاشعار:

الجبوع	مدتو تزید هن	مدته بعد شهر	مدته بعد سبعة ايام	دته لا زید عن
	ثلاثة أشهر	ولغاية ثلاثة أشهر	ولغاية شهر	سبعة ایام
۱۶۷ر۹۳۲ره	\\° #VA	۸٤٢ر۳٥	۳۶۲7JE19	יוניוינו

C. C. Captilla Control of Control

خدالمسير للفعل منكر الملكة للفاده نبذالمائمية

وبناء على ما قرره مجلس الـــوزراء بتاريخ ٢/١/٢/١ ،

قانون الصحافة والمطبوعات

المادة ١ – يسمى هذا التانون المؤقت (قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٦٧) ويعمــــل به بعد انتمضاء شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزارة الاعلام

الوزارة

alan Santan

هي مختلف انواع المطبوعات الدورية والموقوته ، ولا تعتبر مطبوعة صحفية النشرة

متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور (الصحيفة اليومية) ؟ ٢ – نشرة وكالة الانباء المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية والرسميـــة بالاخبار

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

نصادق ـــ بمقتضى المادة ٣١ مـــن الدستور ــ علىالتانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ـــ

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧

الباب الاول

الفصل الاول

احكام عسامة

المادة ٢ – يكون للالفاظ والعبار اتالواردة في هذا القانون المعاني المحددة لها فيما يلي الا اذا دلت الةرينة على خلاف ذلك:

المملكة الاردنية الهاشمية الملكة

السوزير

كل وسيلة نشر دونت فيها الكلمات والاشكال بالحروف والصور والرسوم .

الحكومية ، او المدرسية ، او المهنية الاختصاصية لغير مهنـــة الصحافة ، او التي

تصدرها الاندية المرخصة قانونا لاطلاع اعضائها يم

هي احدى الطبوعات التالية :

١ ــ النشرة السياسية التي تصدر يوميا بصورة مستمرة وباسم معـــين وباجزاء

والمتمالات والصور والرسوم ير

مهنة اصـــدار المطبوعات الصحفية ، ويشمل العمـــل الصحفي صاحب الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية ومحسررها المسؤول ومدير ادارتها وكل مسن يعمل في تحريرها وتصحيح مادتها . ويمدها بالاخبار والترجيات والتحقيقات وسائر المواد

الاسبوعية والشهرية والفصاية) وتكون سياسية او غير سياسية .

الصحفية بما فيها الصور والرسوم ، كما يشمل العمــــل الصحفي ايضــــا المراسلين الاردنيين لوكالات الانباء والصحف الحارجية .

(الصحفي) كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق وفتاً للشروط المبينة في المواد ٤ و ٥ و ٢ و ٧ و ٨ من هذا التانون .

التعريف اجهزة التصوير الشمسي ، والآلات الكاتبة العادية وآلات النسخ (الدبليكيتر)، واجهزة سحب النسخ عن الوثاثق .

(المكتبـــة) كل مؤسسة تتولى بيع المطبوعات والمؤلفات في مكان معين .

(دار النشر) كل مؤسسة تتولى اعداد المطبوعات واخراجها والاتجار بها .

(دار التوزيع) كل مؤسسة تتولى توزيع المطبوعات وبيعها بواسطة المكتبات والباعة .

المادة ٣ ـــ التمنحافة والمطبعة والمكتبة ودار النشر ودار التوزيع حرة ، ولا تقيد هذ، الحرية الآ في نطاق القوانسين العامة واحكام هذا القانون .

الفصل الثاني

الشروط الواجب توافرها في الصحفي والمحرر المسؤول

المادة ٤ ــ يجب ان تتوافر في الصحفي المعرف في الفقرة ﴿ وَ ﴾ مِن المادة الثانية من هذا القانون الشروط التالية : ــ

أ ــ ان يكون اردنياً قد آكمل الحادية والعشرين من عمره ، وان يكون مقيما في المملكة .

ب_ ان يكون حائزًا شهادة الدراسة الثانوية الاردنية الكاملة او ما يعادلها وان يكون قد مارس ممارسة فعلية مستمرة العمل الصحفي مدة خمس سنوات ، او ان يكون حائزًا على شهادة جامعية .

ج ــــ إن يكون غير محكوم عليه باحدى الجرائم الشائنة .

د ـــ ان يمارس المهنة الصحفية ممارسة فعلية دون اية مهنة او وظيفة عامة او خاصة غير مهنة الصحافة .

المادة هـ يجب أن تتوافر في المحرر المسؤول الشروط التالية : –

أ ـــ ان يكون صحفياً تتوافر فيه جميع الشروط الواجب توافرها في الصحفي وفقاً للمادة السابقــــة وان بمارس عمله فعلا في المطبوعة التي يعمل فيها .

- ب ــ ان يكون مقيا اقامة فعلية في محل صدور المطبوعة، واذا غاب عنه مدة ثلاثة اشهر متتالية توجب على صاحب المطبوعة او ممثله تسمية محرر مسؤول بحل محله . واذ كان التغيب قد وقع من جراء تواري المحرر المسؤول بسبب ملاحقة قضائية ناشئة عن ممارسة المهنة في مطبوعته ، اوقفت المطبوعة بقرار من الوزير بعد مرور شهر على تواريه حتى تسمية المحرر المسؤول الجديد.
 - ج ــ ان لا يكون من الاشخاص المتمتعين بالحصانة البرلمانية .
 - د 🗀 ان لايكون محرراً مسؤولا لأكثر من مطبوعة واحدة .
- ه ـــ ان يبرز شهادة تثبت انه يتقن لغة المطبوعة التي عين لها محرراً مسؤولًا . واذا كانت المطبوعة تصدر بعدة لغات توجب على المحرر المسؤول أن يتقن اللغة الاساسية للمطبوعة و ان يلم الماماً كافياً بسائر لغاتها .
- المادة ٦ ... يحق اصاحب المطبوعة ان يكون محرراً مسؤولًا لها او لسواها اذا كان صحفياً توافرت فيه الشروط المترتبة على المحرر المسؤول . كما يحق لغير الصحفي ان يكون محرراً مسؤولا لمطبوعة غير سياسية تدخل مواضيعها في اختصاصه شرط ان يتقيد بالشروط الحاصة المحددة لحالته في النظام الداخلي لنقابة الصحافة الاردنية .
- المادة ٧ ـــ لاتطبق شروط الكفاءة العلمية المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الرابعة من هذا القانون عــــلى من يمارس العمل الصحفي او عمل التحرير الصحفي في جهاز اعلامي رسمي أو اهلي ممارسة فعلية منذ اكثر منخمس سنوات متتالية قبل صدور هذا القانون. وتثبت هذه المهارسة بابر از الوثائق التالية : -
- أ _ شهادة من الوزارة تثبت حصوله على البطاقة الصحفية الرسمية متجددة سنوير آمنذ خمس سنوات الصحفي لمدة خمس سنوات .
- المادة ٨ كل صحفي لا يحمل الكفاءة العلمية المنصوص عنها في الفقرة (ب) من المادة الرابعة من هذا التمانون وكان ذا حقمكتسب بالصفةالصحفية كما نصت على ذلك المادة السابعة من هذا القانون ، يفتد هذا الحق بتنازله عنه اختياريا أو بمرور سنتين كاملتين على انقطاعه عن الصحافة الى مهنة أخرى باستثناء عملالتحرير الصحفي في جهاز اعلامي رسمي او اهلي ولا يجوز اعادة اسمه الى جدول الصحفيين ما لم تتوافر فيه الشروط الجديدة المُرتبة على الصحفيين في هذا التانون .

شروط الترخيص باصدار المطبوعة الصحفية والحالات التي تلغى فيها الرخصة

المادة ٩ ــ يحظر اطلاقا اصدار أية مطبوعة صحفية قبل الحصول مسبقا على رخصة من الوزارة.

المادة ١٠ ــ يشترط في طالب الترخيص ان يكون أردنياً مقيماً في المملكة أو مفخذا لنفسه مكانًا للاقامـــة فيها ، غير . المسيران موظف لمدى دولة أجنبية يا وغير محكوم عليه بجناية او مجنحة شائنة . المسابرات

المادة ١١ ــ مع مراعاة أحكام المادة السابقة ، لا تمنح رخصة بمطبوعة صحفية إلا : _ : المادة ١١ ــ مع

- ج ــ للشركة الصحفية التي اسست لغايات اصدار المطبوعات الصحفية وسجلت لدى مسجل الشركات
- د ــ لوكالات الانباء الاجنبية شريطة المعاملــة بالمثل وان يكون ممثلها ومديرها المفوض في المملكة صحفيا بموجب هذا التانون .
- المادة ١٢ تمنح الرخصة باصدار مطبوعة مهنية لغير مهنة الصحافة او مدرسية او التي يصدرها ناد مرخص قانونـــا لاطلاع أعضائه اذا توافرت في طالبها الشروط المنصوص عنها في المادة ١٠ من هذا التمانون .
- المادة ١٣ ـــ لا يجوز انترال ملكية مطبوعة صحفية من مالك الى آخر الا اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عنها في المادتين ١٠ و ١١ ولا يستثنى من ذلك الا الوارث .
 - المادة ١٤ يتميد منح الرخصة بالشروط التالية : –
- أ _ بالنسبة للمطبوعة الدورية (الصحيفة اليومية) يجب ان لا يقل رأسمالها عن خمسة عشر ألف دينار أردني اما نقدا أو آلات طباعية او كليهما بموجب شهادات يقتنع بها الوزير . واذا كانت المطبوعة الدورية (وكالة أنباء محلية) فيجب أن لا يقل رأس مالها المسجل عــن خمسة عشر ألف دينار أردني بموجب شهادة من مسجل الشركات مع الوثائق المثبتة امتلاكها لجميع الاجهزة الفنية اللازمة لاصدار نشراً إا اليومية .
- ب ــ بالنسبة للمطبوعة الموقوتة يجب ان لا يقل رأس مالها عن خمسة آلاف دينار أردني اما نقدا او آلات طباعية او كليهما بموجب شهادات يتمنع بها الوزير .
- المادة ١٥_ يجب ان يكون اكمل مطبوعة صحفية محرر مسؤول يبتى مسؤولا الى ان يبلسغ الوزارة خطيا تخليب عن مسؤولياته، وعلى الوزارة عندئذ ان تبلغ الامر صاحب المطبوعة الذي عليه ان يبادر الى تعيين محررمسؤول توقف المطبوعة عن الصدور بأمر من الوزير الى ان يتم تعيين المحرر المسؤول .
- المادة. ١٦ على كلمن يرغب في اصدار مطبوعةصحفية ان يتقدم الى الوزارة بتصريح موقع منه يحتوي على البيانات التالية:
 - أ ــ اسم طالب الرخصة و جنسيته و مكان و لادته و سنه .-
 - ب على اقامته وعنوانه .
 - حـــــ اسم المطبوعة .
 - د _ صفتها : سياسية او ادبية علمية الخ ..
- و _ مكان صدورها وتحريرها وطبغها .
- ز _ اللغة او اللغات التي تصدر بها . ح _ اسم المحرر المسؤول وحسيته ومكان ولادته وسنه وشهاداته العلمية ومحل إقامته وعنوانه وتصريح منه بقبول السؤولية .
 - ط ــ اسم المطبعة التي تطبع المطبوعة وعنوانها ومديرها المسؤول.وعنواله :

ي ــ ويرفق بالتصريح : ــ

 ١ صورة مصدقة عن شهادات المحرر المسؤول وشهادة تثبت انه حسن السيرة والسلوك . ٧ _ الوثائق التي تثبت مقدار رأسمالها المنصوص عليه في المادة (١٤) من هذا القانون .

المادة ١٧– بالاضافة الى المستندات المطلوبة بموجب المادة السابقة يجبان يتضمن التصريح المذكور بيسانا بكيفية تملك

المادة ١٨ ـ عندما تكون المطبوعة ماكما لشركة صحفية تطبق الاحكام التالية : _

يجب ان يوقع التصريح المطلوب مدير المؤسسة الصحفية المفوض او ممثلها ، او مديرها المفوض في المماكة اذا كانت المؤسسة وكالة انباء اجنبية . ويجب ان يتضمن هذا التصريح أيضاً اسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم وسجل اقامة كل منهم وعنوانه . ويربط بالتصريح نسخة عن نظام المؤسسة وصورة مصدقة عن شهادةً تسجيل الشركة في المماكة .

المادة ١٩ ــ اذا تحقق الوزير ان طلب الترخيص مستوف جميع الشروط القانونية. فعليه في خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب أن يرفعه الى مجلس الوزراء . وعلى مجلس الوزراء اتخاذ القرار بمنح الرخصة او عدم منحها جميث يقوم الوزير بابلاغ طالب الترخيص القرار خلال شهرين من تاريخ تقـــديم طلب الرخصة . ولا يكون الةرار خاضعا لاية طريتة من طرق الطعن امام القضاء .

المادة ٢٠ ــ كل مطبوعة صحفية تصــدر قبل الحصول على الرخصة وتقــديم التصريح تعطل حالا بترار من الوذير وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالعقوبة المنصوص عايها في المادة (٧٠) من هذا القانون ويحرم الرخصة لمدة سنة كما يحرم محررها المسؤول تحمل مسؤولية أية مطبوعة أخرى خلال هذه المدة .

المادة ٢١ ــ يخضع ضم مطبوعتين صحفيتين او اكثر للشروط التي يقتضيها اصدار مطبوعة صحفية جديدة .

المادة ٢٢ – يجب على صاحب المطبوعة ان يتدم بيانا بكل تبديل او تعديل فيمضمون التصريح خلال شهر من وقوعه. وكل مطبوعة يستمر اصدارها بدون التميام بهذا الموجب تنذر رسميا وتمنح مهلة اسبرعين لتنفيذ الموجب واذا لم تنفذه عطلت بتمرار من الوزير الى ان تتمدم البيان المطلوب .

واذا كان التدبير يتعلق بالمحرر المسؤول ، فيجب ان يوقع البيان صاحب المطبوعة ويرفقه بتصريح يتضمن قبول المحرر المسؤول الجديد للمسؤولية .

المادة ٢٣ ــ على صاحب المطبوعة الصحفية ان يمسك لها حسابات منظمة حسب الأصول التجارية وأن يعتمــــد مدقتما قانونيا لضبط الميزانيـــة السنويـة للمطبوعة ، ويحق للوزير أو من ينيبـــه في أي وقت أن يطلع على جميع البيانات والحسابات والميزانية المدققة ، على أن لا يفاد منها لغير أغراض الوزارة .

المادة ٢٤ ــ يلغي الوزير رخصة المطبوعة الصحفية في احدى الحالات التالية : ـــ ا

أ ــ اذا لم تصدر المطبوعة الـــدورية خلال ستة أشهر كاملة والمطبوعة الموقوتة خلال ثلاثة أشهر كاملة

بصورة منتظمة، او اذا توقفت المطبوعةعن الصدور أربعة أعداد منتألية ولم تعد الى الصدور بعد القضاء الملدة المذكورة بصورة التنظمة والمناو والمناو والمارية المالة

- ج ـ عدم مراعاة أي شرط من شروط ترخيصها .
- د ــ اذا تنازل صاحبها عنها للغير بكاملها او بجزء منها خلافا لأحكام المادة (٢٨) من هذا التمانون . لا يعطى صاحب المطبوعة الملغاة رخصته بموجب هذه المادة رخصــة جديدة قبل انتمضاء سنة كاملة على الغاء الرخصة :
- المادة ٢٥ ــ اذا تبين لمجلس الوزراء ان المطبوعة الصحفية تنهج نهجا يهـــدد الكيان الوطني او يعرض سلامة اللولة للخطر او يعتبر ماسا بالاسس الدستوريـــة للمملكة أو يسيء الى الشعور التمومي او الاخلاق العامــة ، فللمجلس ان يتمرر الغاء الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية ، او تعطيل المطبوعة لمدة اقصاها شهرواحد، ولا يكون قراره خاضعا لاية طريتة من طرق الطعن امام التبضاء .

كل صاحب مطبوعة صحنمية الغيت رخصتها بموجب هـــنـــنه المادة لا ينظر في طلب منحه رخصة جديدة قبل انتَّضاء سنة كاملة على الغاء الرخصة .

الفصل الرابع

الشروط المترتبة على المطبوعة الصحفية عند صدورها ويعده

المادة ٢٦ ــ على صاحب المطبوعة الصحفية التنبيد بالشروط التالية : -

أ _ ان لا يتمل عدد المحررين الصحفيين في المطبوعة الدورية عن أربعة محررين ، وفي المطبوعة الموقوتة السياسية عن محررين اثنين .

ب_ ان يتعاقد صاحب الصحينة اليومية مع وكالتي أنباء عالميتين على الاقل .

بع ــ ان لا يقل عدد صفحات الصحيفة اليومية التي تصدر باللغة العربية عن ثماني صفحات .

د _ كل عدد من المطبوعة بجب ان يحمل في رأس احدى صفحاته اسم صاحبهـــا ومحررها المسؤول ، ومكان وتاريخ صدورها ، وبدل الاشيراك فيها ، وثمن النسخة الواحدة منها ، واسم المطبعة التي

ها __ يضع الوزير القواعد العامة لاسعار الصحف وتعرفة الاعلان فيهـــا درءا للمزاحمة غير المشروعة .

المادة ٢٧ ــ على محرر المطبوعة الصحفية المسؤول أن يرسل من كل عدد حال صدوره نسختين الى الوزارة ٥

المادة ٢٨ ــ على صاحب الصحيفة اليومية او الموقوتة ان يقدم للوزير بيانا سنويا مفصلا عن وارداتها ونفقاتها ، فاذ ثبت انها تنلقى ايـــة معونة او تبرع من جهة اجنبية او اردنية لنرويج سياسة ضارة بمصلحة البلاد يعاقب و المعتمر بالعتمو به المنصوص عليها في هذا القانون، وإذا رفض صاحب الصحيفة تقديم البيان السنوي المفصل فللوزير ان يامر بوقف الصحيفة عن الصدور الى ان يتدم البيان :



الفصل الخامس . . اسم المطبوعة وانتقال ملكيتها

المادة ٢٩ ــ لا يحق لصاحب مطبوعة صحفية ان يستعمل اسما لمطبوعة ينشرها سواه ولا ان يتخذ هذا الاسم مع تبديل او ترجمة يؤدي الى الالتباس .

اما اذا توقفت مطبوعة عن الصدور ومضى علىتوقفها مدة ثلاث سنوات او اعطيت لها رخصة بالصدور ولم تصدر اصلا والغيت الرخصة بسبب ذلك جاز لصاحب المطبوعة الجديدة ان يستعمل اسمها .

المادة ٣٠ ــ على كل صاحب مطبوعة صحفية يرغب في التنازل عنها للغير بكاملها او بجزء منها اذيقدم الى الوزير اشعارا بذلك قبل شهرين من تاريخ التنازل

يجب ان تتوفر في المتنازل له الشروط التي يتطلبها هذا القانون في طالب الترحيص بمطبوعة صحابية. وعليه ان يتقدم الى الوزير بطلب قبل شهرين من تاريخ التنازل له . وتسري على هذا الطلب احكام المادة١٩من

المادة ٣١ ــ اذا توفي صاحب المطبوعة فعلى ورثته ان يقدموا الى الوزير اشعارا بذلك خلال شهرين من تاريخ الوفاة وان يذكروا في هذا الاشعار انهم سيواصلون اصدار المطبوعة . وعليهم عندثاً. ان يتتميدوا باحكام المادتين (٦٢)و(٦٤) من هذا التمانون. وإذا تابعوا أصدار المطبوعة دون أن يتتميدوا بهذه الاحكام تصادر أعدادها فورا ويتوقف مفعول الرخصةالى ان يتوموا بالمتنضى التانوني في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة .

الفصل السادس المطبوعات الاجنبية

المادة ٣٢ — يمنع بترار من الوزير دخول أية مطبوعة اجنبية الى المملكة وتصادر نسخها آذا تبين أن المطبوعـــة تعكر الامن او تمس الشعور التومي أو تتنافي والآداب العامة . ويحظر اعادة طبع أو نشر أو توزيع المطبوعة التي يكون منع دخولها او صودرت اعدادهاكما يحظر نشر الحلاصات عما جاء فيها اذاكان من شأنها ان تؤدي الى المحاذير التي من أجلهامنعت المطبوعة . كما يحظر على أية صحيفة تصدر او تطبع خارج المملكة أن تنتمل صدورها اليها بطبعة مستةلة او بطبعة ملحتة او بأي شكل آخر ما لم تحصل على رخصة للصدور في المملكة

في الرد والتصحيح

المادة ٣٣ ــ اذا نشرت مطبوعة صحفية متالات أو انباء كاذبة او مغلوطة تتعلق بمصلحة غامة فللوزير او من ينيبه ان يطلب الى المحرر المسؤول نشر تصبحيح او تكاريب يرسله اليه ، وعلى المحرر المسؤول أن ينشر التصحيح أو التكذيب مجانًا في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال أو الحبر المردود عليه وبالاحرف ذاتها ، واذا رفضت المطبوعة نشر التصحيح تطبق بحق المسؤولين فيها العقوبة المنصوص عنها. في المسادة (٧٠)

بي المملكة ؛ فاذا لم تقم بما المقتضى أيضًا على كيل مطبوعة أجنبية توزع في المملكة ؛ فاذا لم تقم بما يترتبك عليها بموجب هذه المادة بمنعت من الدخول الى الإراضي الاردنية بقرار من الوزير "

المادة ٣٤ – كل خبر او متمال تنشره احدى المطبوعات الصحفية وترد فيه اشارة الى شخص معين او يتصد به ولو تلميحا شخص معين يعطى هذا الشخص حق الرد على الصورة المبينة في المادة السابــة .

وحق الرد هو حتى مطلق وتجوز ايضا ممارسته من قبل واضعي الاثار الادبيـــة والفنية والعلمية عند

واذا تجاوز الرد قياس المقال او الحبر الذي كان سببا له يحق للمطبوعة ان تتوقف عن نشره الى إن يدفع لها صاحبه اجرة النشر عن العبارات الزائدة . واذا توفي صاحب حتى الرد انتتمل الحتى الى ورثتــــه على أن يمارسه مجموعهم او احدهم مرة واحدة ، وللورثة ايضا حق الردعلي كل متمال او خبر ينشر بشأن مورثهم

المادة ٣٥- يحتى للمطبوعة الصحفية ان ترفض نشر الرد والتصحيح او التكذيب في الاحوال التالية :

أ) اذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت المقال او الحبر بصورة لاثقة .

ب) اذا كان الرد او التصحيح او التكذيب موقعا بامضاء مستعار أو غير واضح ، واذا كان مكتوبا بلغة غير اللغة التي استعملت في المقال أو الخبر المعترض عليه .

 ج) اذا كان مخالفاً للقانـون او تضمن عبارات يعرض نشرها للمــؤوليـة أو عبارات منافية للآداب أو مهينة للمطبوعة أو للأشخاص .

د) اذا ورد بعد انتضاء ثلاثة أشهر من نشر المقال أو الحبر المعترض عليه .

المادة ٣٦_ اذا امتنعت المطبوعة الصحنمية عن نشر الرد متذرعة بالأسباب الواردة في المادة السابتة فلصاحب الرد ان يطلب من الوزير ان يتخذ قرارا بوجوب نشره ويبلغ الطلب الى الحصم الذي له ان يبسدي ملاحظاته خطيا خلال ثلاثة أيام يصدر الوزير قراره خلال أسبوع ويكون قراره قطعيا . فاذا حكمالوزير بوجوب النشر ينشر الرد أو التمرار في أول عدد يصدر .

المادة ٣٧_ اذا امتنعت المطبوعة الصحفية عن انقاذ قرار الوزير يعتبر المحرر المسؤول انه ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٠) من هذا النانون .

> الباب الثاني في جرائم المطبوعات الفصل الاول : في ما يحظر نشره

> > المادة ٣٨_ يحظر على كل مطبوعة ان تنشر : -

أ ﴾ الاخبار المتعلقة بالملك والاسرة المالكة الا اذا أجيز نشرها .

ب) وقائع الحلسات السرية التي يعتدها مجلس الأمة .

بح) التقارير والكتب والرسائل والمالات والتصاوير والانباء المنافية للاداب العامة .

د) المةالات المشتملة على تحقير احدى الليانات.والمذاهب المعروفة في البلاد .

: ه ــ اية معلومات عن عدد الذرات المسلحة الاردنية واسلحتها وعتادها واماكنها وتحركاتها الا اذا اجيز نشرها رسميًا او اي خبر آخر بحدث تشويشًا او بلبلة في الرأي العام فيما يتعلق بالتروات المسلحة أو

و ـــ الرسائل والاوراق والملفات والمعلومات والمخابرات الحكومية الموسومة بطابع ۽ السرية ، .

المادة ٣٩ ــ يحظر الاعلان عن فتح اكتتابات للتعويض عما يقضى به من غرامات ورسوم وتضمينات على المحـــكوم عليهم بجناية او جنحة .

المادة ٤٠ ـــ لا يجوز للمطبوعة غير السياسية تحت طائلة العقوبة ان تنشر ابحاثاً او احباراً أو رسومـــــاً او تعليمات ذات المتعلقة بالاشخاص الرسميين وكل رسم او مديح او هجو بالاشخاص العاديين يرمي الى دعاية سياسية او انتخابية لهؤلاء الاشخاص او ضدهم .

الفصل الثاني في الاخبار الكاذبة والنمدح والذم

المادة ٤١ ــ يحظر تحت طاثلة العقوبة على المطبوعة الصحفية ان تنشر اخباراً كاذبة وتشدد معاقبة المسؤولينفيها اذاكان من شأن هذه الاخبار تعكير الامن العام .

إذا كان الحبر الكاذب يتعلق بالافراد وليس من شأنه تعكير الامــــن العام تتوقف الملاحقة عـــلى

وتشدد عقوبة المسؤولين في المطبوعة بأن يضاف اليها نصف العقوبة المفروضة اذا وجهت المطبوعة اتهامات مشينة او اطلقت نعوتا تحقيرية تطعن بالاخلاق او السكرامة او السمعة .

الفصل الثالث

في التحريض على ارتكاب الجرائم

المادة ٤٢ – كل من حرض في مطبوعة على ارتكاب جرم يعتبر كمرتكب الجرم نفسه اذا نتج عن التحريض تنفيذ أو محاولة ، اما اذا بتي التحريض بدون تنفيذ أو محاولة فيعاقب مرتكبه والمسؤولون المعنيون في هذا التمانون بالعتربة المنصوص عليها في المادة (٧٠) منه وتشدد العتربة بأن يضاف اليها نصف العتربـــة المفروضة اذا كان التحريض موجها ضد سلامة الدولة او وحدتها او سيادتها .

الفصل الرابع

المادة ١٣– كل من هدد شخصا عاديا او معنويا بواسطة مطبوعة او أعلان أو أية صورة من الصور بفضح أمـــر أو افشائه او الاخبار عنه وكان من شأن هذا الامر ان ينال من كرامة ذلك الشخص أو شرفه او من كرامة أقاربه أو شرفهم لكي يحمله على خلب منفعة غير مشروعة له أو لغيره وكل من حاول ذلك يعاقب العثوبة المتصوص عليها في المادة ,(٧٠) من هذا التمانون بين المناه المناه

الفصل الحامس في المسؤولين عن جرائم المطبوعات

للدة ٤٤ ـ يلاحق في جرائم المطبوعات الصحفية المحرر المسؤول وكاتب المتسال كفاعلين أصليين ، امـــا صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤولا مدنيا بالتضامن معهما عن الحتموق الشخصية ونفتات المحاكمة ولا تترتب عليه مسؤولية جزائية الا اذا ثبت تدخله الفعلي في الجريمة المرتكبة .

المادة ه٤﴾ ان مسؤولية الجرائم المقترفة بواسطة المطبوعة غير المبينة في المادة السابَّة تتَّع على المؤلف كفاعل اصليوعلى الناشر كمتدخل ، واذا لم يعرف الكاتب أو الناشر تتمع المسؤولية على الطابع . ان أصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر مسؤولون على وجه التضامن عنالحقوق الشخصية ونفتمات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات.

الفصل السادس اصول المحاكمات

المادة ٤٦ ــ تخضع الدعاوى المتعلقة بالجرائم المرتكبة خلافاً لهذا الذانون لأحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ أو أي تشريع آخر يعدله أو محل محله مع مراعاة الاحكام التالية : – أ _ يصدر المدعي العام قراره في الشكاوى المقدمة اليه خلال عشرة ابام من تاريخ تقديمها . بــ اذا قرر المدعي العام لزوم المحاكمة احال القضية فوراً الى المحكمة المحتصة . اما اذا صدر القرار بمنع المحاكمة فعليه رفع الاوراق الى النائب العام دون تأخير .

المادة ٤٧ ــ يصدر النائب العام قراره بتصديق او فسخ قرار المدعي العام خلال خمسة ايــــام من ورود الاوراق الى النَّالُم ، و في حالة فسخ القرار توجب اعادة ملف الدعوى الى المدعى العام لتنديمها الى المحكمة المختصــة

المادة ٤٨ ــ على الرغم مما ورد في المادة (٢) من الزانرن المعدل لقانون محاكم الصلح المؤقت رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٦، تختص محكمة البداية بالنظر فيجميع القضايا المتعلقة بجرائم الصحافة والمطبوعات المنصوص عليها في هـــــذا الدَّانُونَ . وعليها أن تفصل بها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ أيداع الدَّضية اليها .

المادة ٤٩ ــ يستأنف الحكم الصادر من محكمة البداية الى محكمة الاستثناف خلال عشرة ايام من تاريخ تفهيمه اذا كان

القصل السابع

في نشر الاحكام

المادة •٥ ـــ للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تتمرر في الحكم ذاته نشره مجاناً وبكامله او نشر خلاصة عنه في العــــد الاول الذي يصدر بعد تبليغ الحكم وفي المكان ذاته الذي نشر فيسه المقال موضوع الدعوى وبالاحرف ذاتها ولها ايضاً ان تقضي في الوقت نفسه بنشر الحكم في صحيفة اخرى على ننزتة المحكوم عليـــه وبأجر

اذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالعِنوبة المنصوص عليها في المادة (٧٠) من هذا التانون.

الباب الثالث في المطابع

المادة ٥١ ـــ لا يجوز لأحد ان يملك او يدير مطبعة دون ان يحصل على رخصة بذلك من الوزير .

المادة ٥٢ ــ يجب ان يكون للمطبعة مدير مسؤول ، ويشترط ان يكون اردنيا اتم الحادية والعشرين من عمره وغير

المادة ٥٣ ـــ يتضمن طلب الرخصة : ـــ

أ ـــ اسم صاحب المطبعة ومحل اقامته وجنسيته .

ب_ اسم المدير المسؤول ومحل اقامته و-جنسيته .

جـ ــ اسم المطبعة ومحلها ونوع الالات المستعملة فيها .

المادة ع٥–كل تبديل في مضمون الرخصة يجب ان يصرح به خـــــلال سبعة ايام من وقوعه . واذا توفي صاحب المطبعة توجب على ورثته ان يتمدموا الى الوزارةخلال شهرين من تاريخ الوفاة بيانا بالواقع ، واذا رغبو في ان يثابروا على العمل وجب ان يصرحوا بذلك في البيان . وكل بيان كاذب او ناقص يعـــاقب عليه ' بالعتموبة المبينة في المادة (٧٠) من هذا التمانون .

المادة هـ عبوز ان يكون صاحب المطبعةمديرا مسؤولا لها وفي هاءه الحالة عليه ان يصرح بذلك في البيانالذي يتمدمه.

المادة ١٥٦ ـ اذا تغير صاحب المطبعة و جب على صاحبها الجديد ان يحصل على ترخيص وفق احكام هذا القانون ، على ان صاحبها السابق ومديرها يظلان مسؤولين عن المحالفات التي ترتكب حتى صدور الرخصةالجديدة .

المادة ٥٧_ يجب على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يرفع الى الوزارة نماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة وان يتموم بذلك كلما وقع تبديل فيها .

المادة ٥٨ ــ يتنخذ صاحب المطبعة او مديرها المسؤول سجلا يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعها واسماء اصحابها ، وعدد النسخ المطبوعة عنها ، ويبرزه السلطات المحتصة عندكل طاب .

المادة ٥٩ ـــ على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول أن يودع الوزارة نسختين عن كل،مطبوعة غير المطبوعاتالصحنية بعد اتمام طباعتها . يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة بالليتوغرافيا والتبوغرافيا والطبعالبارز والرسوم والتصوير والحفر والوشم وعلى المؤلفات الموسيتمية .

المادة ٣٠ ــ يحظر على المطبعة أن تطبع مطبوعة ممنوعة أو مطبوعة صحبية غير مرخص بها او حظر نشرها .

المادة ٦١ -- يثبت في كل مطبوعة اسم المؤلف والمطبعة والناشر وعنوانه وتاريخ الطبع. ويعاقب من يخسالف ذلك · بغرامة لا تتجاوز الجملسين دينارا او يالحبس مدة أسبوع أو بكلتا العتربتين .

الباب الرابع.

في دور النشر والمكتبات وبيع المطبوعات المادة ٦٢ – على كل من يرغب في انشاء دار للنشر او مكتبة او دار للتوزيع ان يتقدم الى الوزارة بطلب موقع منـــه

يحتوي على البيانات التالية : – أ _ اسم طالب الترخيص وجنسيته ومكان ولادته وسنه .

ب _ محل اقامته وعنوانه .

ج _ اسم الدار او المكتبة ومكانها .

د ــ اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ومحل اقامته وعنوانه .

ه ـــ اسم المطبعة التي تطبع فيها مطبوعات الدار واسم صاحبها .

و ـــ اسم المدير المسؤول لها.ه المطبعة وعنوانه .

اذا كانت دار النشر او المكتبة او دار التوزيع شركة عادية فيجب أن يوقع الطلب مديرها المفوض ، واذا كانت شركة مساهمة فيجب ان يوقعه أيضاً رئيس مجلس ادارتها . ويجب في هذه الحالة أن يتضمن الطلب أسماء أعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل اقامة كل منهم وعنوانــــه ورأسمال تلك الشركـــة . و ربط بالطلب نسخة من نظام الشركة ، وشهادة من وزارة الاقتصاد بأنها مسجلة في سجل الشركات .

المادة ٦٣ ــ يمنح الوزير الرخصة المطلوبة اذا كان الطلب مستوفيا جميع البيانات المذكورة في المادة السابتة .

المادة ٦٤ ــ يجب ان يكون المدير المسؤول لدار النشر او المكتبة او دار التوزيع حائزاً الشروط المبينة في المادة (١٠) من هذا القانون ويشترط فيه ايضا ان يكون حائزاً شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها : ولا يحق للشخص الواحد أن يكون مديراً مسؤولا لأكثر من دار نشر أو مكتبة أو دار توزيع وأحلة •

المادة على كل من يطبع في المملكه كتاباً او رسالة ان يتمدم من مطبوعته نسختين الى وزارة الاعلام ، والوزير ان يصادر المطبوعة اذا رأى ان نشرها مضر بالمصلحة العامة ويكون قراره قطعيا .

المادة ٦٦ ــ على كل مكتبة او بائع كتب ان يعرض نسخة من كل مطبوعـــة يستوردها من خارج المملكة على وزارة الاعلام لأجازتها قبل البيع او التوزيع ، وللوزير ان يصادر المطبوعة اذا رأى ان نشرهــــا مضر بالمصلحة العامة ويكون قراره قطعيا .

المادة ٦٧ ــ كل من اراد ان يبيع صحفا او كتبا او مجـــلات او صورا او رسوما او سواها من المطبوعات ، عليه ان يحصل على رخصة بذلك من الوزارة .

المادة ٦٨_ يحظر على الموزعين والباعة المتجولين تحت طائلة العقوبة المنصوص عنها في هذا القانون ان ينادوا على المطبوعة عنبر غير وارد في المطبوعة او بما يتنافى مع الاخلاق والآداب العامة او يمس الشعور الوطني او الديني . بخبر غير وارد في المطبوعة او بما يتنافى مع الاخلاق والآداب العامة او يمس الشعور الوطني او الديني .